الى ان الثاني غير ممتنع قال سم ويمكن ان
يستفاد ذلك من النظم بان يقال المراد بتحتم
النصب امتناع الرفع بالابتداء احترازا من قوله
ما يختص بالفعل فانه يشعر بان الغرض من
تحتم النصب تحصيل الفعل فحيث وجد مع
الرفع لم يتحتم اي من نفس الكلمة
الخ قال شيخ الاسلام النفس بضم الميم
الشيء النفيس قوله وان لم تنتفع بعلمك اي
فلما حذف الفعل بروز الضمير وانفصل قوله
والاستفهام اي غير الهمزة بقرينة ما تقدم
اذ الاشتغال بعدها يأتي نظما ونثرا قوله
واما في الكلام اي النثر قال بعض مشايخنا
وهذا في الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي
صحة ابتدائها بالاسماء بالاتفاق نحو ابن زيد
لانها لم تزاحم الفعل في خبرها فقد اي غير
هل من ادوات الاستفهام مثلها في الحكم
المشهور وهو انها اذا زاحمت الفعل في خبرها
لم تزحزح الا بمانقته وانما خصوا هل بالذكر
لان هذه المسئلة اصل في وضع غيرها وطاريء
عليها تدبر قوله الا صريح الفعل اي الفعل
الصريح او رد عليه واما تؤد فهد بناهم ه

ينصب

ينصب تمود فانه منصوب بمقدر واما من
ادوات الشرط واجيب باستثناء تد او انه
جار على ان اما ليست اداة شرط كما تقدم صاحب
عروس الافراح عن ابي حيان قوله مطلقا اي
سواء كان الفعل ماضيا او مضارعا وقوله
والفعل ما ض اي لفظا نحو ان زيدا اتيته
فاكرمه او معنى فقط نحو ان زيدا لم تلقه
فانتظر الفرق انها لما جزمت الفعل المضارع
توجب طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ه
الماضي فانها لما لم تجزمه لفظا اما لمضيه
او لجزمه بغيرها فيضعف طلبها للفعل
فيليها غيره قوله فتسوية الناظم بين ان
وحيثما موجودة يمكن ان يجاب عنه بان
الغرض من التسوية بينهما التسوية في
وجوب النصب وفي الاقتضاء بالفعل
لا من كل وجه وعبارة النظم تاطقة بذلك
او يقال مراده التمثيل لمطلق المختص بالفعل
قوله فالرفع التزموا بعد التاكيد بابد
الرد كلام سيبويه فان ظاهره جواز الرفع
والنصب بعد اذا وفي المسالة ثلاثة اقوال
اصحها ما ذكره الناظم ثانيها جواز الامرين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)